الأمم المتحدة

A/C.2/71/L.18

الجمعية العامة

Distr.: Limited
13 October 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
اللجنة الثانية
البند ١٩ (ي) من جدول الأعمال
التنمية المستدامة: التنمية المستدامة للجبال

# إيطاليا وبيرو: مشروع قرار

# التنمية المستدامة للجبال

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٥/١٨٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٧/٢٤٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢١٦ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٣٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٩٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦٢/١٩٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٤/٢٠٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٦/٢٠٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و ٦٨/٧٢٠١ المؤرخ ٢٠ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٣، المعنونة ”التنمية المستدامة للجبال“،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٧٠/١ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ الذي بموجبه اعتمدت مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، والتزمت بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وسلّمت بأن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحدٍ يواجهه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزمت بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن

171016 171016 16-17809 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ومتكامل وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وبالسعي إلى استكمال ما لم يُنفَّذ من تلك الأهداف،

وإذ تشير إلى أنّ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تُسلّم، في جملة أمور، بأنّ التنمية الاجتماعية والاقتصادية تتوقّف على الإدارة المستدامة لموارد كوكبنا الطبيعية، وتؤكّد تصميم المجتمع الدولي على حفظ المحيطات والبحار وموارد المياه العذبة، وكذا الغابات والجبال والأراضي الجافة، واستغلالها بشكل مستدام، وعلى حماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والحياة البرية، وهي بالتالي تشتمل على أمور من بينها ثلاثة أهداف لها صلة مباشرة بالتنمية المستدامة للجبال، هي الأهداف ٦-٦ و ١٥-١ و ١٥-٤، ضمن جملة أهداف أخرى مترابطة من أهداف التنمية المستدامة لها علاقة وطيدة بسكان الجبال والنظم الإيكولوجية الجبلية، ومنها بالأخص الأهداف ١ و ٢ و ٤ و ٥ و ٨ و ١٠ و ١٢ و ١٣ و ١٧،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٢٩٩/٧٠ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦، المعنون ”متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي“،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدعمُها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ ترحب باتفاق باريس المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[(١)]، وتسلّم بأوجه التآزر بينه وبين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبالاحتياجات المحدّدة والظروف الخاصة للبلدان النامية، لا سيما تلك القابلة للتأثر بوجه خاص بالآثار الضارة لتغير المناخ ومنها البلدان النامية ذات النظم الإيكولوجية الجبلية الهشة،

وإذ ترحب أيضا بإعلان سنداي وإطار سنداي للحدّ من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[(٢)]، اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، حيث جاء في الإطار، ضمن جملة أمور، أنّ الضرورة تقتضي اتخاذ إجراءات مركزة للاستثمار في الحد من أخطار الكوارث من أجل تعزيز القدرة على تحمّلها، وأنّه من

(١) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرَّر ١/م أ-٢١، المرفق.

(٢) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفقان الأول والثاني.

المهم التشجيع على جعل عمليات تقييم وإدارة مخاطر الكوارث ورسم خرائط المناطق المعرضة لها جزءاً من عمليات تخطيط التنمية الريفية وإدارتها في مناطق منها الجبال، وذلك بوسائل منها تحديد المناطق التي تعتبر آمنة للاستيطان البشري والتي تحافظ في الوقت نفسه على وظائف النظم الإيكولوجية التي تساعد على الحد من المخاطر،

وإذ تؤكد مجددا أن الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١[٣] وجميع الفقرات ذات الصلة الواردة في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٤]، ولا سيما الفقرة ٤٢، تحدد الإطار العام لسياسات التنمية المستدامة في المناطق الجبلية،

وإذ تؤكد مجددا أيضا الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[٥]،

وإذ تسلم بأن الفوائد المستمدة من المناطق الجبلية ضرورية للتنمية المستدامة وبأن النظم الإيكولوجية الجبلية تؤدي دورا بالغ الأهمية في توفير المياه والموارد والخدمات الأساسية الأخرى لشريحة كبيرة من سكان العالم،

وإذ تسلم أيضا بأنّ النُّظم الإيكولوجية الجبلية معرضة بشكل كبير إلى تزايد الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ والنوازل الجوية وإزالة الغابات وتدهورها والتغيرات في استخدام الأراضي وتدهور الأراضي والكوارث الطبيعية، التي لا تنتعش منها إلا ببطء، وبأنّ جبال الجليد في جميع أنحاء العالم بدأت تنكمش وتتضاءل، متسببة في آثار متزايدة على البيئة وعلى سبل العيش المستدامة ورفاه البشر، تفضي إلى تخلي الشعوب الضعيفة عن العديد من المناطق الجبلية،

وإذ تُقرّ بأنّه على الرغم من التّقدم الذي أُحرز في تعزيز التنمية المستدامة للمناطق الجبلية وحفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، لا تزال معدلات انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي والإقصاء الاجتماعي والتدهور البيئي والتعرّض لمخاطر الكوارث مرتفعةً، لاسيما في البلدان النامية، ولا يزال الحصول على مياه الشرب وخدمات

---

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٥) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

الصرف الصحي الأساسية بصورة دائمة وبأسعار معقولة وعلى خدمات الطاقة الحديثة المستدامة محدودا،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ أنّ عدد سكان الجبال في البلدان النامية التي تُعَدّ عرضةً لانعدام الأمن الغذائي قد شهد، بحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة[٦]، زيادة بنسبة ٣٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢، وتُقرّ في هذا الصدد بأن الضرورة تقتضي منح المناطق الجبلية ما تحتاجه من أولوية خاصة واهتمام عاجل وذلك بطرق منها التركيز على ما تواجهه هذه المناطق من تحديات وما توفره من فرص،

وإذ تلاحظ الجهود التعاونية للشراكة الدولية من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية (الشراكة من أجل تنمية المناطق الجبلية) التي استُهلت خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة كنهج متعدد الأطراف المعنية يستفيد من الدعم الذي تعهّدت به ٥٧ حكومة و ١٤ منظمة حكومية دولية و ٢١٠ منظمات من المجموعات الرئيسية ومن خمس من السلطات دون الوطنية، ويشارك في تعزيز التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – في المناطق الجبلية،

١ – تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التنمية المستدامة للجبال[٧]؛

٢ – تشجع الدول على اعتماد رؤية بعيدة المدى ونُهج كلية، وذلك بوسائل من بينها إدراج سياسات خاصة بالجبال في الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، وعلى تكثيف الجهود من أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، ومعالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والإقصاء الاجتماعي والتدهور البيئي ومخاطر الكوارث في المناطق الجبلية، مع مراعاة أنّ العمل بنهج متكامل لإدارة المساحات الطبيعية يعالج قضايا إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك أحواض المياه والإدارة المستدامة للغابات وكذا القدرة على التكيف مع تغير المناخ من خلال نُهج تراعي تعدد الأطراف المعنية، من شأنه أن يُفضي إلى التنمية المستدامة للمناطق المرتفعة وإلى تحسين سبل عيش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستخدام المستدام للموارد الجبلية؛

٣ – تؤكد درجة الضعف الخاصة للسكان الذين يعيشون في البيئات الجبلية، والذين يستفيدون بشكل محدود من النظم الصحية والتعليمية والاقتصادية محدودة ويتعرّضون بشكل خاص لمخاطر الآثار السلبية الناجمة عن قساوة الظواهر الطبيعية، وتدعو الدول إلى

---

(٦) Food and Agriculture Organization of the United Nations, Mapping the Vulnerability of Mountain Peoples to Food Insecurity (Rome, 2015).

(٧) A/71/256.

تعزيز الأعمال التعاونية بما يشمل مشاركة الأطراف المعنية كلها وتبادلها للمعارف والخبرات فيما بينها، بما في ذلك المعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الجبلية، وذلك من خلال تعزيز الترتيبات والاتفاقات ومراكز الامتياز القائمة في مجال التنمية المستدامة للجبال، وأيضا بحث إمكانية وضع ترتيبات واتفاقات جديدة، حسب الاقتضاء؛

٤ - تؤكد أيضا على ضرورة أن تحظى تقاليد الشعوب الأصلية ومعارفها، لاسيما في الزراعة وفي الميدان الطبي، بكامل المراعاة والاحترام والتشجيع لدى وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية في المناطق الجبلية، وتُشدِّد على أن الضرورة تقتضي تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية الجبلية وتفاعلها بالكامل في اتخاذ القرارات التي تهمها، وإدماج معارف الشعوب الأصلية وتراثها وقيمها في كل المبادرات الإنمائية؛

٥ - تلاحظ أنّ المرأة غالبا ما تكون هي المسؤولة بالأساس عن إدارة الموارد الجبلية وهي العنصر الفاعل في الزراعة، وتشدد على أنّ الضرورة تقتضي تحسين فرص الحصول على الموارد، بما فيها الأراضي والخدمات الاقتصادية والمالية، بالنسبة إلى المرأة في المناطق الجبلية، وأيضا تعزيز دور المرأة بالمناطق الجبلية في عمليات صنع القرارات التي تهم مجتمعاتها المحلية وثقافاتها وبيئاتها، وتشجع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية على إدماج البعد الجنساني، بما في ذلك البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس، في الأنشطة والبرامج والمشاريع والمنفذة لتنمية المناطق الجبلية؛

٦ - تقر بأن الجبال توفر مؤشرات حساسة على تغير المناخ وذلك من خلال بعض الظواهر من قبيل تغير التنوع البيولوجي واندثاره وانحسار الجبال الجليدية وتدفق السيول العارمة والتغيرات في جريان مياه الأمطار الموسمية التي تؤثر على المصادر الرئيسية للمياه العذبة في العالم، وتؤكد على ضرورة اتخاذ إجراءات من أجل التقليص إلى أدنى حد من الآثار السلبية لهذه الظواهر وتعزيز تدابير التكيف معها حتى يتم الإسهام في بلوغ الهدفين ٦-٦ و ١٥-١ من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٨] بشأن حماية النظم الإيكولوجية للمياه العذبة وخدماتها وإصلاح هذه النظم والخدمات؛

٧ - تشجع الدول الأعضاء على أن تقوم على المستويات المحلي والوطنية والإقليمي، حسب الاقتضاء، بجمع بيانات علمية مبوَّبة عن المناطق الجبلية عن طريق الرصد المنهجي، بما يشمل اتجاهات التقدم والتغيّر، استنادا إلى المعايير ذات الصلة، وذلك من أجل دعم البرامج والمشاريع البحثية المتعددة الاختصاصات وتعزيز العمل بمقاربة متكاملة وجامعة في عمليات صنع القرار والتخطيط والتكيف مع تغير المناخ، وترحب في هذا الصدد بوضع مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي وإدراجه ضمن إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات التنمية

(٨) القرار ١/٧٠.

المستدامة الذي أعدّه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة كمؤشر رسمي لقياس الجهود المبذلة من أجل بلوغ الهدف ١٥-٤ من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٨ - تشجع الدول الأعضاء وكلّ الأطراف المعنية على مواصلة إذكاء الوعي العام بما تتيحه الجبال للمجتمعات المحلية التي تقطن المرتفعات وأيضا لقسط كبير من سكان العالم الذين يعيشون في المناطق المنخفضة من فوائد اقتصادية إيجابية لم يتسنّ حصرها بعد؛

٩ - ترحب في هذا الصدد بمساهمة مبادرات السياحة المستدامة في المناطق الجبلية باعتبارها من وسائل تعزيز حماية البيئة وتحقيق المنافع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية، بما في ذلك فرص العمالة المنتجة والنمو الاقتصادي وتعزيز الثقافة والمنتجات المحلية؛

١٠ - تعرب عن قلقها البالغ إزاء عدد الكوارث الطبيعية ونطاقها وتفاقم أثرها في السنوات الأخيرة، مما أسفر عن وقوع خسائر جسيمة في الأرواح وحدوث آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأمد بالنسبة للمجتمعات عبر العالم، وتسلّم بأنّ الحد من مخاطر الكوارث يتطلب تفاعل كافة أطياف المجتمع ومشاركتها، وتوفير سبل التمكين والمشاركة الشاملة والميسَّرة وغير التمييزية، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص المتضررين من الكوارث أكثر من غيرهم، ولا سيما أشد الناس فقراً، وأيضا بمراعاة درجة الضعف الخاصة للسكان الذين يعيشون في البيئات الجبلية، وبالأخص في البلدان النامية؛

١١ - تشجع الدول على تعزيز سبل التصدي لمخاطر الكوارث والاستثمار في الحد منها تعزيزا للقدرة على مواجهتها، وتطوير وتحسين استراتيجيات مواجهة مخاطر الكوارث في المناطق الجبلية، بما يشمل وضع منظور استشرافي، حتى يتمّ التعامل مع الظواهر الطبيعية القاسية من قبيل تساقط الصخور والانهيارات الثلجية وفيضانات البحيرات الجليدية وانهيالاتها الأرضية، التي يمكن أن تتفاقم بسبب تغير المناخ وإزالة الغابات، وعلى أن تعمل الدول في الوقت نفسه على تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ تنفيذا تاما[٩]؛

١٢ - تشجع في هذا الصدد على زيادة مشاركة السلطات المحلية، فضلا عن الأطراف المعنية الأخرى ذات الصلة، ولا سيما سكان الأرياف، والشعوب الأصلية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، في وضع وتطبيق البرامج وفي التخطيط لاستخدام الأراضي وترتيبات حيازة الأراضي، وفي سائر الأنشطة المتصلة بالتنمية المستدامة في الجبال؛

(٩) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

١٣ - تشدد على أهمية ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها بالنسبة لرفاه الإنسان وللنشاط الاقتصادي والتنمية المستدامة، وعلى تطوير أساليب تمويلية مبتكرة لحماية هذه النظم، وترحب في هذا الصدد بتدشين مرفق الجبال التابع للشراكة من أجل تنمية المناطق الجبلية وتشجّع الدول والأطراف المعنية الأخرى على دعمه بالتبرعات المالية؛

١٤ - تشجع على تكثيف الجهود التي تبذلها الدول وجميع الأطراف المعنية والمجتمع الدولي من أجل حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية وتحسين رفاه من يقطنها السكان المحليين، بطرق منها دعم برامج التعليم والخدمات الإرشادية وبناء القدرات، لا سيما في أوساط المجتمعات المحلية والأطراف المعنية الأخرى، وعلى مراعاة مدى التحديات الراهنة التي تواجهها هذه المجتمعات وإيلاء الاعتبار لما يمكن أن يترتب عن التقاعس عن العمل من تكاليف اقتصادية واجتماعية وبيئية متزايدة على البلدان والمجتمعات؛

١٥ - تؤكّد أنّ العمل على الصعيد الوطني عامل أساسي للتقدّم في تحقيق التنمية المستدامة للجبال، وترحب بما شهده هذه العمل من تزايد مطرد خلال السنوات الأخيرة بفضل انعقاد العديد من المناسبات والأنشطة والمبادرات، وتدعو المجتمع الدولي إلى أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج تشمل، عند الاقتضاء، سياسات وقوانين مؤاتية تحقّق التنمية المستدامة للجبال في إطار الخطط الإنمائية المستدامة الوطنية، وإلى أن يوفّر هذا الدعم بوسائل منها من بينها القدرات المؤسسية وتعزيزها، حسب مقتضى الحال؛

١٦ - تشجع على الاستمرار، حسب الاقتضاء، في العمل وطنيا وإقليميا وعالميا على تنفيذ المبادرات الجامعة لأطراف معنية عديدة والمبادرات العابرة للحدود، كتلك التي تحظى بدعم كل المنظمات الدولية والإقليمية المختصة، وذلك من أجل تعزيز التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، وتلاحظ في هذا الصدد كثرة المبادرة المنفذة بهذا الخصوص، ومنها المنتدى العالمي الثاني للجبال الذي عُقد في كوسكو، بيرو، في أيار/مايو ٢٠١٤، والفعاليات التي عقدتها الشراكة من أجل تنمية المناطق الجبلية بشأن التغذية والمنتجات الجبلية في تورين، إيطاليا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، و الاجتماع العالمي لأعضاء الشراكة من أجل تنمية المناطق الجبلية الذي سيُعقد في مبالي، أوغندا، في عام ٢٠١٧؛

١٧ - تشجع جميع الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وكذا المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، على

أن تقوم، في نطاق ولاية كل منها، بمواصلة تعزيز الجهود البناءة التي تبذلها من أجل ترسيخ التعاون بين الوكالات على بلوغ مزيد من الفعالية في تنفيذ الأحكام ذات الصلة بالجبال من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك الأهداف ٦-٦ و ١٥-١ و ١٥-٤ والروابط القائمة بين هذه الأهداف وسائر أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[١٠]، بما في ذلك المادة ٥-١ من اتفاق باريس[١]، وأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي ٢٠١١-٢٠٢٠[١١]، والفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١[٣]، بما في ذلك الفصل ١٣، والفقرة ٤٢ والفقرات الأخرى ذات الصلة من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ[٤]، والفقرات ذات الصلة من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[٥]؛

١٨ - تدرك أن السلاسل الجبلية تكون عادة مشتركة بين بلدان عدة، وتشجع في هذا السياق على تطبيق نُهج التعاون العابر للحدود حيث تتفق الدول المعنية على تحقيق التنمية المستدامة للسلاسل الجبلية وعلى تبادل المعلومات بهذا الشأن؛

١٩ - تلاحظ مع التقدير، في هذا السياق، الاتفاقية الدولية لحماية جبال الألب (اتفاقية جبال الألب)[١٢] والاتفاقية المتعلقة بحماية جبال الكاربات وكفالة تنميتها المستدامة، اللتين تروّجان لانتهاج مقاربات جديدة بناءة في تحقيق التنمية المستدامة المتكاملة للجبال وتوفران منتدى للحوار بين الجهات المعنية، وأيضا لنهج ومبادرات عابرة للحدود من قبيل مبادرة الأنديز التابعة للشراكة من أجل تنمية المناطق الجبلية، والشبكة العلمية لمنطقة جبال القوقاز، والمنتدى الإقليمي لجبال أفريقيا؛

٢٠ - تقرر النظر، حسب الاقتضاء، في التنمية المستدامة للجبال ضمن إطار متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٢١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في إطار البند الفرعي المعنون ''التنمية المستدامة للجبال'' من البند المعنون ''التنمية المستدامة''، ما لم يُتَّفق على خلاف ذلك في المناقشات المتعلقة بتنشيط أعمال اللجنة الثانية.

---

(١٠) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(١١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الوثيقة UNEP/CBD/COP/10/27، المرفق، المقرر ٢/١٠، المرفق.

(١٢) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1917, No. 32724.